مؤسسة الزكاة: آلية إسلامية لمواجهة أزمة الثقافة والتنمية

نعمت مشهور

مؤتمر الأمة وأزمة الثقافة والتنمية،

إن الأمة الرائدة التي ظلت مشعل الحضارة والتنمية لقرون طويلة تعاني اليوم أزمة حقيقية أثرت سلباً في جميع مظاهر حياتها ووجودها، حيث طمست هويتها، وبهتت ثقافتها، وتدنى أداؤها الاقتصادي، وتفكك نسيجها الاجتماعي، وتدهورت قيمها وأخلاقياتها، وترهلت إداراتها وأجهزتها التنظيمية، وتراجعت قيادتها وأنظمتها السياسية، واستبيح أمنها وأمانها، وفقدت هيبتها ومكانتها، فضلاً عن انهيار ريادتها، فكان لزاما على أبنائها شحذ طاقاتهم، واستنفار قدراتهم، وتجميع جهودهم، لوضع نموذج لإحياء أمتهم، يفيد من تجربة الانتكاسة ومسبباتها، ويعمل على تفعيل أصول الأمة وقيمها، بما يتفق وهويتها الخاصة عقائدياً وثقافياً واجتماعياً.

إن إقالة الأمة من عثرتها وبث روح الإصلاح في أوصالها لن يكون إلا باستعادتها لنموذجها العقائدي الأصيل، بكل ثوابته وآلياته، بما يضمن العودة إلى المنظومة الإسلامية الأصيلة قلباً وقالباً، وليس مجرد شكل دون الموضوع. ولن يتحقق ذلك بإضافة بعض من الآليات الإسلامية إلى النموذج المقلَّد، فتأتي النتيجة مسخاً يؤدي إلى الضياع والتدهور، لا إلى استعادة الذات وتحقيق التقدم المنشود الذي لن يتحقق إلا بإحياء القيم الإسلامية للتقدم والرقي، جنباً إلى جنب مع العودة إلى تطبيق الآليات الإسلامية للنمو الشامل المطرد.

إن استهداف الخروج بالأمة من أزمتها والنجاح في تحقيق مجتمع القوة والقدوة لا يعتبر هدفاً بعيد المنال، فلقد شهد التاريخ نجاحاً باهراً لهذا الإحياء في عهد كل من العمرين (عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز)، كما نجحت التجربة محلياً في إحدى قرى محافظة الدقهلية، فضلاً عن نجاحها على المستوى الدولي في تجربة دولة ماليزيا الإسلامية، حيث ترتب على تفعيل آليات وثوابت النموذج الإسلامي، واستنفار أصوله وأسسه، استعادة الهوية، وتحقيق التقدم الحضاري، والازدهار الثقافي، والنمو الاقتصادي والاجتماعي الشامل.

تعتبر الزكاة نواة المنظومة الإسلامية للتنمية، فإذا كانت الصلاة والصيام والحج تحقق منافع إيجابية على مستوى الفرد، وأخرى غير مباشرة على مستوى الجماعة، فإن الزكاة تنفرد بكونها الآلية الإسلامية الأساسية التي تحقق آثاراً تنموية مباشرة، فضلاً عن إرساء القيم التي تضمن استمرار الجهود التنموية، بل وتناميها. لذا ارتكزت تجارب الإحياء الناجحة، قديماً وحديثاً على إحياء هذه الآلية، وجعلها محور استعادة النموذج الإسلامي.

إن فريضة الزكاة– فضلاً عن كونها العبادة الوسطى، والعبادة المالية التي لا يصدق إيمان المسلم إلا بأدائها، احتساباً ومغنماً لا مغرماً– هي آلية تمارس دوراً متعدد الأبعاد في إحياء الأمة، واستعادة الهوية، بما تمارسه من آثار تنموية مباشرة، اقتصادية واجتماعية ونفسية وسلوكية وثقافية، فضلاً عن الآثار غير المباشرة، على المستوى الفردي، وعلى مستوى المجتمع الذي تطبق فيه، فضلاً عن ترسيخ قيم ثقافة التنمية، ولا يتحقق ذلك إلا بتطبيق فريضة الزكاة.

إن الالتزام بالتطبيق الأمين لفريضة الزكاة يحقق ما تنبأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم، حين أخبر عن زمان يستغني فيه الناس عن الصدقة. فقد روى الإمام البخاري عن حراثة بن وهب الخزاعي، قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (تصدقوا فإنه يأتي عليكم زمان يمشي الرجل بصدقته فلا يجد من يقبلها، يقول له الرجل: لو جئت بالأمس لقبلتها فأما اليوم، فلا حاجة لي بها) [رواه مسلم والبخاري في صحيحيهما][١].

وقد تحقق ذلك في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حين أنكر على معاذ أن اتاه بثلث صدقة اليمن فقال له: "لم أبعثك جابياً ولا آخذ جزية، ولكن بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس، فردها على فقرائهم، فقال معاذ: ما بعثت إليك بشيء وأنا أجد احدا يأخذه مني. فلما كان العام الثاني، بعث إليه شطر الصدقة، فراجعه بمثل ذلك. فلما كان العام الثالث، بعث بها كلها، فراجعه عمر بمثل ما راجعه من قبل، فقال معاذ: ما وجدت أحدا يأخذ مني شيئاً"[٢] وهو ما تؤكده الثوابت والنقول.

كذلك حدث في عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، عندما بعث من ينادي في الناس كل يوم: "أين المساكين؟ أين الغارمون؟ أين الناكحون؟ "[١].

فقد حقق الناس كفايتهم في عهد كل من الخليفتين الراشدين عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز، ولم يكن ذلك سوى التعبير الاقتصادي لما وصلت اليه هذه الأمة من التزام بنموذجها الإسلامي، فتحقق لها الازدهار الاقتصادي والرقي الاجتماعي والسلوكي، والتقدم الثقافي والحضاري.

دور الزكاة في تحقيق التنمية بالمفهوم الإسلامي

إن التنمية بالمفهوم الإسلامي هي الامتثال للأمر الإلهي بتنمية الفرد عقائدياً ونفسياً وثقافياً واجتماعياً ومالياً، حتى يضطلع بواجب العمارة، التي هي فرض عين، وفق إمكاناته الطبيعية وقدراته المكتسبة، بما يضمن تفعيل مفهوم الإحياء والتمكين، باشتراك جميع الموارد البشرية والطبيعية المسخرة، لتحقيق زيادات مطردة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، توفر حد الكفاية لكل فرد من أفراد المجتمع، وتعمل على إقامة الأمة الوسط، ومجتمع القوة والقدوة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحربية، الذي تهيئ فيه كل مرحلة اللازم من القوة للمرحلة التالية.

إن الزكاة تقوم بتحقيق هذا المفهوم الشامل للتنمية بما تمارسه من آثار نفسية واقتصادية، مباشرة وغير مباشرة، تضمن تحقيق استدامة التنمية، المعتمدة على الجهود الذاتية للمجتمع المسلم، وذلك من خلال كل من جانب المزكين، وجانب المصارف معاً.

إن الزكاة كإلزام مالي، والتزام عقائدي، على من تجب في مالهم، يكون لها آثار نفسية واجتماعية، فضلاً عن آثارها المباشرة وغير المباشرة على الكميات الاقتصادية.

---

[١] جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي، الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م، المجلد الأول، حديث رقم ٥٠٧.

[٢] أبو عبيد القاسم بن سلام، الأموال، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م ، ص٧١٠.

[١] أبو الفداء اسماعيل بن كثير، البداية والنهاية، مطبعة السعادة، القاهرة، بدون تاريخ، المجلد التاسع، ص٢٠٠.

أولاً : الآثار النفسية والاجتماعية لفريضة الزكاة

– إن التزام المسلم ببذل ما فُرض عليه من زكاة في أمواله النامية، فرضاً أو تقديراً، راضية بها نفسه، هو تطهير لها من الذنوب، وتزكية وتخليصا لها من رذيلة البخل والأثرة والطمع، وتصديق على إيمان المزكي، وبرهان عليه، كما أنها تعبير عن شكره على ما آتاه الله من نعم، فيعمل على تحسس من هم في حاجة إليها من أفراد المجتمع، وتوصيلها إليهم في أفضل صورة، وأنسب كمية، وأنسب وقت، ودون طلب منهم. وبذا يؤدي المسلم زكاته كاملة، دون إنقاص أو تحايل، أو تهرب، سنة بعد أخرى، بما يضمن رافداً دورياً متكرراً، لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لآلية الزكاة.

– إن ما تحصل عليه مصارف الزكاة من أموال المستحقين لها، يكون له أثره في تأليف قلوب المستحقين لها، وإزالة ما قد يتسرب إلى نفوسهم من حقد أو حسد، بتوفير كفايتهم، ورفع مستوى معيشتهم، والتقليل من التفاوت بينهم وبين المزكين، وتحقيق تكافل وتضامن آحاد الشعب مع جماعتهم، بما يشيع الأمن والطمأنينة والحرص على حرية الأفراد، ويوفر مناخاً من الأمن العام والاستقرار الاجتماعي والسياسي.

– إن فريضة الزكاة تعتبر أشمل مؤسسة تكافل لأفراد المجتمع، يشارك فيها القادرون، ويفيد منها كل من ألمّ به عارض يبعده عن كفايته، أو يفسد عليه أدوات عمله ووسائل إنتاجه، فتعمل الزكاة على إقالة عثرة الغارمين، وتكمل كفاية المحتاجين من فقراء ومساكين وأبناء سبيل، وتوفير دخل الكفاية للعاملين عليها.

ثانياً : الآثار الاقتصادية المباشرة لفريضة الزكاة

– للزكاة دور هام في تحقيق التنمية من خلال: محاربة الاكتناز، والحث على الاستثمار، وتوفير الطلب الفعال.

– إن اقتضاء الزكاة من الأموال النامية المستحقة فيها، مع تجريم الربا، يكون له أثره المباشر في زيادة الاستثمار، وتنمية رؤوس الأموال المادية والمالية، حيث يصبح صاحب المال، أو الوصي عليه، أمام اختيارين لا ثالث لهما إسلامياً؛ استثمار المال أو اكتنازه. أما الاكتناز، فإنه يهدد بفناء المال بإخراج الزكاة منه، سنة بعد أخرى، لما جاء عن أنس رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (اتجروا في أموال اليتامى لا تأكلها لزكاة) [للطبراني في الأوسط عن أنس. حديث صحيح][١]. لذا فلا سبيل إلا استثمار المال في جميع المجالات الاقتصادية، التجارية والخدمية والمالية، الحلال.

– إن المسلم الذي تجب الزكاة في ماله، يعمل على تنميته واستثماره، طالما كان المعدل الحدي المتوقع للربح أكثر من نسبة الزكاة المقررة على الأموال النامية والقابلة للنماء، حتى يكون إخراج الزكاة من العائد، وليس من أصل رأس المال، فتؤدي إلى تآكله سنة بعد أخرى. وهو يستمر في هذا الاستثمار، حتى ولو انخفض العائد عن نسبة الزكاة المقررة، ليغطي الربح جزءاً من هذه الزكاة الواجبة، فتضمن الزكاة بذلك عدم وجود موارد نقدية عاطلة، فضلاً عن ضمان مستوى مرتفع للاستثمار في حالة اقتصاد لا ربوي، يطبق فريضة الزكاة.

[١] السيوطي، الجامع الصغير، مرجع سابق، المجلد الأول. حديث رقم ٩٦.

– إن كون فريضة الزكاة نسبية، وليست تصاعدية، يعد حافزاً للمزكى على الاستثمار، وعاملاً مشجعاً لأصحاب الدخول المرتفعة للاستثمار في الإنتاج والاستثمار.

– إن تناسب المقدار الواجب في الزكاة عكسياً مع الجهد المبذول في تحصيل العائد يعتبر حافزاً مهماً على ارتياد جميع مجالات الاستثمار، بما فيها تلك الأكثر مشقة، والأكثر تكلفة، مما يسهم في توسيع مجالات العملية التنموية وتعدد محاورها.

– يعضد الأثر الايجابي للزكاة من رفع مستوى الاستثمار، بما تهدف إليه هذه الفريضة من إغناء للمصارف، عن طريق تحويلهم إلى وحدات إنتاجية، فتملكهم أدوات حرفتهم، ووسائل الإنتاج العينية والمالية اللازمة لممارسة نشاطهم الاستثماري، والتي تتناسب وإمكاناتهم وأنواع أعمالهم، فيسهمون بها في زيادة تنمية الموارد المسخرة، والعمل على الإضافة إلى مستوى الناتج القومي. فقد جاء عن الإمام النووي: "فإذا كان عادته (متلقي الزكاة) الاحتراف أعطي ما يشتري به حرفته، أو آلات حرفته، باختلاف الحرف والبلاد والأزمان والأشخاص"[١].

– إن سهم "الغارمين" يعتبر من النفقات الاستثمارية، لأنه يؤمن الاستثمار نفسه، بما يقدمه من دعم مادي في حالات الأزمات والكوارث التجارية وغير التجارية، والحالات الطارئة لإعسار المدين، فيكفل للمجتمع بأسره استمرار الإنتاج والاستثمار، وعدم تصفية الأصول الاستثمارية، مع إشاعة جو من الاستقرار والاطمئنان يسهم في التشجيع على المزيد من الاستثمارات الجديدة.

– إن جمهور الفقهاء قد اتفقوا على أن المقاصد العامة للإسلام تجيز إقراض المحتاجين من سهم "الغارمين" قروضاً حسنة تعينهم على القيام باستثماراتهم الحلال، أو استكمال حاجاتهم من رؤوس الأموال اللازمة للإنتاج، بعيداً عن القروض الربوية، مما يسهم في إرساء قيم وأسس النموذج الإسلامي، وتحفيز العملية التنموية، وزيادة الانتاج القومي.

– إن سهم "في سبيل الله" له دوره الهام في تحقيق مستوى عالٍ من الاستثمار، وذلك بحفز الإنتاج في المجالات الاستراتيجية والحربية المختلفة، والأبحاث العملية والعسكرية التي تفيد في إعداد العدة لمواجهة الأعداء، كما تفيد المجالات الإنتاجية في زمن السلم. إن تفعيل هذا السهم يشيع مناخا من الاستقرار الداخلي، ويسهم في حماية الاستثمارات والمشروعات، مما يساعد على رفع الكفاية لرأس المال، التي تجذب رؤوس الأموال الداخلية والخارجية على السواء، وتوفر التمويل اللازم للعملية التنموية.

---

[١] أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي، المجموع شرح المهذب، المطبعة المنيرية، مصر، بدون تاريخ، المجلد السادس، ص١٩٣–١٩٥.

– إن مصرف "ابن السبيل" فيه سهم يشمل إصلاح طرق المسلمين، كما جاء عن أبي يوسف[١]، وتعبيد الطرق، وإنشاء شبكات المواصلات، وكل ذلك له أثره البعيد في تكوين البنية الأساسية ورأس

المال الاجتماعي الثابت، الذي يسهم في التشجيع على البدء في الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية، والاستمرار فيها تحقيقاً للتنمية الشاملة المستدامة.

– إن فريضة الزكاة تمارس آثارها المباشرة في تحقيق التنمية البشرية، من خلال توفير كفاية المصارف، والارتقاء بمستواهم المعيشي والصحي والعلمي والثقافي والسلوكي، حيث يُعطى الطالب المتفرغ للعلم، إذا تعذر عليه الجمع بين الكسب وطلب العلم، طالما كان في علمه فائدة لأفراد المجتمع ككل، ويكون للارتقاء بالعنصر البشري وتنمية قدراته الانتاجية وإمكاناته الثقافية والسلوكية أثره الأكيد في تحقيق مستوى أفضل، كمياً ونوعياً، من الاستثمار والإنتاج.

– إن الزكاة تسهم مباشرة في زيادة الاستثمار وتحقيق التنمية من خلال توفير الطلب الفعال، ودعم الإنفاق الاستهلاكي لأفراد المجتمع، مزكين ومصارف:

أ– بالنسبة للمزكين، نجد أن الزكاة، خلافاً لغيرها من الأعباء المالية المفروضة في الدخل والإيراد، لا تقتطع منه، فتؤدي إلى تخفيض الدخل المتاح للإنفاق، وإنما هي لا تجب إلا عن ظهر غنى، أي بعد فراغ المال من حوائجه الأصلية، وهي النفقات اللازمة للفرد ومن يعول، معمرة واستهلاكية، بما في ذلك كتب العلم لأهله، بلا تقتير ولا إسراف، مما يؤكد أن الزكاة لا تقيد الإنفاق الاستهلاكي على أنواعه المختلفة، بل تعمل على تشجيعه، طالما كان في اطار الأسس والضوابط الإسلامية.

ب– بالنسبة للمصارف، فإن الزكاة تتجه إلى فئات ذات دخول متواضعة لا تفي كفايتهم، كالفقراء المعدمين، والمساكين وأبناء السبيل المحتاجين، ومرتبات العاملين على الزكاة التي قد تكون أساس دخولهم. وتتسم هذه الفئات بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، الذي يعني تحويل النصيب الأكبر من حقهم في الزكاة إلى شراء ما يحتاجون إليه من سلع وخدمات تعينهم على تحقيق كفايتهم، وحتى يصلوا إلى تحقيق تمام الكفاية، فيبدأ ميلهم الحدي للاستهلاك في التناقص مع تزايد الدخل، حتى يصل إلى الصفر، عندما تدخل دالة الاستهلاك منطقة الإسراف والتبذير[١]، المنهي عنهما شرعاً، ويكون هذا الطلب الفعال هو أساس دفع عجلة التنمية، واستمرار عملها من خلال ما يتولد عن فريضة الزكاة من آثار غير مباشرة.

---

[١] أبو يوسف، الخراج، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ص٨١.

[١] بتصرف عن سعد حمدان اللحياني، الأثر الاقتصادي للزكاة ، كلية الشريعة جامعة أم القرى، مكة، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م ، ص٢٥.

ثالثاً : الآثار الاقتصادية غير المباشرة لفريضة الزكاة

إن فريضة الزكاة لها دور متميز في تحقيق التنمية الشاملة، من خلال ما تمارسه من آثار غير مباشرة على مختلف المتغيرات الاقتصادية في مجال التشغيل، وحماية الاقتصاد من التقلبات، ومضاعف الزكاة.

– إن التنظيم المؤسس لفريضة الزكاة، تحقيقاً لمصرف "العاملين عليها" يحتاج إلى جهاز كامل من العاملين الخبراء، وأهل الاختصاص والثقة، ومن يعاونهم، مقسمين إلى إدراتين، لهما فروع في مختلف الأماكن والمناطق:

أ– إدارة تقوم على إحصاء من تستحق عليهم الزكاة، ومقدار الواجب عليهم، وجمعه منهم، والعمل على حفظه بعد جمعه، حتى تتسلمه إدارة صرف الزكاة وتوزيعها.

ب– إدارة تقوم على تحري أصحاب الحقوق في حصيلة الزكاة من الأسهم الثمانية، ووضع الأسس السليمة للتحقق من مدى استحقاقهم، ومقدار حاجتهم، وسرعة توصيل ما يكفيهم، بدون أن يطالبوا هم به.

يوفر ذلك فرص تشغيل مباشرة ومتجددة، تقترن بإنشاء التنظيم المؤسسي للزكاة، وتسهم في توزيع دخول كافية ومنتظمة، يكون لها أثرها في زيادة الطلب الكلي على الاستهلاك والاستثمار، وينعكس على تقليل الفجوة بين الطلب الكلي والدخل اللازم لتحقيق التشغيل الكامل.

– إن تنامي مستوى النشاط الاقتصادي نتيجة زيادة الطلب الفعال لمصارف الزكاة المستحقة، يسهم في تفادي مشكلة البطالة بأنواعها، ورفع مستوى التشغيل، من خلال التأثير في عرض العمل والطلب عليه، دون انتظار الوصول إلى أزمة البطالة.

– إن تطبيق فريضة الزكاة يسهم في الحفاظ على العملية التنموية، وعدم تعرضها للانتكاس والتقلبات، بتوفير قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادي، من خلال أثر الزكاة في الميل للاستهلاك، وأثرها في الميل للادخار وتفضيل السيولة، ومن خلال التأثير في التوقعات، والتأثير في الدورة النقدية، وزيادة الاستثمارات المباشرة.

– إن تكرار إخراج الزكاة سنوياً، أو في نهاية كل موسم زراعي، يتيح للاقتصاد الإفادة من الأثر الإنعاشي لإعادة توزيع الدخول لصالح أعداد كبيرة من الفئات ذات الميل المرتفع للاستهلاك، والذي يدعم الطلب الفعال، مما يحمي الاقتصاد من مضار الدورات الاقتصادية، ويقيه مخاطر التردي في أزمات الكساد الاقتصادي، ويضمن آلية الحركة في الاقتصاد الإسلامي عند مستويات عالية من النشاط الاقتصادي.

– إن تطبيق فريضة الزكاة يجعل الثروة لا تستطيع أن تمر إلا من خلال قناتين وحيدتين؛ هما قناة الإنفاق على رفاه وصلاح المجتمع، وقناة الاستثمار في النشاط الاقتصادي[١]. ومع إلغاء سعر الفائدة، والاكتناز، تتحول معظم المدخرات إلى استثمار، فتقلل فرص حدوث الأزمات الاقتصادية التي يسببها فائض الادخار على الاستثمار، وما يترتب عليها من دورات اقتصادية انكماشية.

---

٨ Shaikh Mahmud Ahmed، Economics of Islam، Ashraf Publ. Lahore، Pakistan، ١٩٦٨، P:88.

– إن تطبيق فريضة الزكاة يؤدي إلى رفع الكفاية الحدية لرأس المال من خلال تحسين توقعات أصحاب الأعمال، ذلك أن الإخراج المتكرر للزكاة في نهاية كل دورة زراعية وكل حول قمري يؤدي إلى انتظام

ما تدعم به مصارف الزكاة الطلب الفعلي على السلع والخدمات ومجالات الاستثمار المختلفة، فضلاً عن أن ثبات الفئات المستحقة للزكاة وعدم تغيرها، ينعكس على وضوح توقعات رجال الأعمال، وعدم تعرضها للتغيرات المفاجئة العنيفة، وإقبالهم على الاستثمار في تلك المجالات ذات الطلب الفعلي الأكبر.

– إن ديمومة الزكاة وتجددها كل حول قمري يكون له أثره في اكتمال الدورة النقدية في الاقتصاد، ذلك أن الزكاة تمثل تياراً دائم التردد بين من يملكون ومن لا يملكون، قد يضيق أو يتسع، إلا أنه لا ينقطع أبداً. ومثل هذا التيار يكون عاملاً فعالاً في استمرار الرواج باكتمال الدورة النقدية، وبالتالي يقي من مخاطر الركود الاقتصادي، بعيداً عن الدورات والأزمات الاقتصادية.

– إن إنفاق الزكاة في مصارفها التي حددها الشارع سبحانه تؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي بأضعاف مضاعفة لمقدار الإنفاق الأولي، ذلك أن الآثار الطيبة المترتبة على الإنفاق لا تقف عند حد من أنفق عليه، وإنما تمتد لتنشر الرواج في الاقتصاد كله، حتى يعمّ الخير ويعود النفع على المنفق نفسه.

– إن مضاعف الزكاة ذو فعالية بعيدة في رفع مستوى النشاط الاقتصادي، ومن ثم في تحقيق التنمية، لما تتميز به الزكاة من التزام عقائدي، يؤدي إلى انتظام حقن الاقتصاد بنسب تتراوح بين ٢. ٥ % و ٢٠% من الأموال الزكائية التي بلغت النصاب، وذلك سنوياً وعند كل حصاد.

– يدعم أثر مضاعف الزكاة أن الفئات الأولى المتلقية للأموال الزكائية هي من المصارف ذات الدخول المحددة التي لا تفي بحد الكفاية، وبالتالي ذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك، الذي قد يصل إلى الواحد الصحيح، مما يعني إعادة إنفاق كل الدخول الموزعة على هذه المصارف، وارتفاع الدخل النهائي للمجتمع بنسبة عالية، هي القيمة المرتفعة للمضاعف.

– إن عمل مضاعف الزكاة لا يقتصر على الزيادة في الاستهلاك، وإنما يواكبها زيادة في الاستثمار، فهو مضاعف ومعجل معاً، حيث يدعم تكرار الزيادات في الاستهلاك بصورة منتظمة نسبياً، وليست مؤقتة. إن عمل المعجل يتم من خلال الإسهام في تحسين توقعات الربحية المستقبلية للوحدات الإنتاجية.

– يدعم عمل مضاعف الزكاة انخفاض التسربات من دورة الدخل، نظراً لتحريم الاكتناز ومحاربة الزكاة له، ومحلية الزكاة، حيث تنفق في المكان الذي جمعت منه، وانتظام تيار الحقن كل حول قمري، وعمل المعجل بالتوسع في الطاقة الإنتاجية للمجتمع، وعدم انصراف أثر الاستثمار المستحث إلى ارتفاع الأسعار، بعد وصول الوحدات الانتاجية القائمة إلى الحدود القصوى للإنتاج.

إن الزكاة في قيامها بدور مباشر وغير مباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية، تتميز بالعديد من الإجراءات التي تضمن انسيابها في انتظام ويسر، ولو لم يكتمل تنظيمها المؤسسي:

– إن معلومية الزكاة الواضحة من حيث الوعاء الذي تفرض عليه، والنصاب المفروض لكل وعاء، والمقدار الواجب في كل نوع من أنواع الأموال، تضفي على هذه الفريضة الوضوح واليقين، اللذين يعينان مؤديها على أدائها كاملة غير منقوصة، ويقللان من التسربات الراجعة إلى عدم فهم أحد جوانبها، كما يزيلان أي سبب للتحايل أو التهرب.

– إن تخصيص الزكاة من قبل المشرع سبحانه، دون تدخل من حاكم أو غيره، يحقق اطمئنان المزكين، ويكون حافزاً لهم لأدائها إلى أولياء الأمور، كما يسهم هذا العلم اليقيني بمصارف الزكاة المحددة قرآناً في عدم تواني من تُستحق عليهم عن أدائها، حتى مع غياب التنظيم المؤسسي لهذه الفريضة.

– إن محلية الزكاة تسهم في إظهار آثارها المادية في المجتمع الذي جمعت منه، ثم أنفقت فيه، مما يضيف إلى تحفيز المزكين، واستشعارهم لضرورة الاعتماد على الذات في تنمية مجتمعهم القريب، فضلاً عن البعيد.

– إن أيسرية الزكاة، تتمثل في عدم أخذها إلا من المال المعدّ للنماء، بعد ترك ما يحتاجه المرء لمعاشه ومن يعوله، ولعمله، وبعد ادخار هذا المال عاماً كاملاً، وذلك بالنسبة للأموال النقدية، وعروض التجارة، والنعم والماشية، مما يوفر الوقت الكافي للإنماء بالاتجار والاستثمار والاكتساب، أو بالتكاثر والتوالد. أما بالنسبة للزروع والثمار وما في حكمها، فيكون إخراج زكاتها عند اكتمال النمو، والحصاد وجمع المحصول، ويكون لذلك أثره في التخفيف من هذه الفريضة، المالية والعينية، على مؤديها، فيقبلون على أدائها، طيبة بها نفوسهم، محتسبيها مغنماً. ويمعن الشارع سبحانه في تيسير الزكاة على المكلفين بإخراجها، بمراعاة ما قد يتعرضون له من ظروف خارجة عن إرادتهم، تلمّ بهم كخسارة، من قحط أو آفات أو حرائق أو سيول، فيجيز لهم تأخيرها إلى حين تحسن الظروف، وحتى لا يضطروا إلى إخراجها من الأصول الإنتاجية، التي يتم توجيهها بالكامل للتثمير والتنمية.

دور الزكاة في تأصيل قيم التنمية الشاملة

إن دور فريضة الزكاة في الخروج من أزمة الثقافة والتنمية قد اتضح في تجربة معاصرة في إحدى قرى محافظة الدقهلية، وهي قرية "تفهنا الأشراف". وقد أكدت التجربة ما تنفرد به هذه الآلية الإسلامية من ترسيخ لقيم ثقافة التنمية، وتنمية الثقافة، التي تضمن الاعتماد على الجهود التنموية الذاتية، واستمرار هذه الجهود المبذولة باطراد، في المكان والزمان.

كان استحضار هذه القيم هو الأساس الذي ارتكز عليه تفكير مهندس شاب بإحدى قرى مصر، لمحاولة تخليص وطنه من الثالوث الخطير: الجهل والفقر والمرض، إلا أنه أدرك أن القيام بعمل يشمل كل الوطن أمر يستحيل على فرد، ويصعب على الكثرة منهم، فاختار تحكيم المنطق، والقيام بتجربته التنموية في إطار يستطيع متابعتها

فيه، حتى يكون نجاح تجربته في هذه القرية الصغيرة "نموذجاً لكل القرى في البلاد الإسلامية"[١]. فعمل على استلهام النموذج الإسلامي، والرجوع إلى مبادئ الدين، والعودة إلى الالتزام بفرائضه المهجورة، والتمسك بقيمه المنسية.

– إن أول ما يرسخه التزام المسلم بفريضة الزكاة هو قيمة الانتماء إلى هذا الدين الحنيف، والتصديق والايمان به، وضرورة تقديم البرهان على هذا الايمان والتصديق. فقد بينت الآيات القرآنية الكريمة، في أكثر من موضع، اقتران الزكاة بالصلاة، كدليل على كمال الاتصال بينهما، وكونهما أساس النظم التي بنيت عليها المجتمعات الإنسانية، لقوله تعالى في وصف الدين الذي يرتضيه لعباده (وما أمروا إلا

ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة) [البينة: ٥]. وقد أكد الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك في قوله (الصدقة برهان)[٢] ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم: إن الصدقة حجة على إيمان فاعلها، فمن تصدق استدل بصدقته على صدق إيمانه، والله أعلم [٣]. لذا كانت التفرقة بين الصلاة والزكاة سبب قتال أبي بكر رضي الله عنه لمن ارتد عن أداء حق المال، وهو الزكاة، وإلى ذلك ذهب جمهور الفقهاء[٤].

إن قيمة الانتماء كانت هي أول محرك لفكر القائم على التجربة، حيث سافر بفكره في الزمان إلى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم، واستفاد من هذه التجربة. إن تطبيق النموذج الإسلامي كان سبيل المسلمين الأوائل إلى التقدم والازدهار، و"إن الحضارة الإسلامية كانت معلمة وهادية لكل بلاد العالم المعمور، وما نجده من تعاون وتكافل في بعض بلاد العالم ما هو إلا صدى لما قدمه المسلمون في هذا المجال" [٥].

– إن إدراك المسلم لهويته الإسلامية، وما تفرضه عليه من أداء الزكاة كفرض عبادي، يترتب عليه إحياء قيمة الاستخلاف، وذلك بتنمية نفسه ومجتمعه، وقيامه بدوره كمستخلف في إعمار الأرض، وتنمية ما سخره الخالق له فيها من موارد وإمكانات، والعمل على تنمية نفسه وأفراد مجتمعه، ليرتقوا بإمكاناتهم إلى جعل الدنيا مزرعة الآخرة.

وقد أدرك القائم على التجربة أن للمال في عقيدة الإسلام دوراً خطيراً وهاماً[١]، وأن إنفاقه، جنباً إلى جنب مع استثمار الموارد، يجب أن يتم امتثالاً لأوامر الخالق سبحانه.

---

[١] صلاح عطية، تجربة "تفهنا الأشراف"، في ندوة التربية الاقتصادية والإنمائية في الإسلام، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، ٢٧–٢٩ يوليو ٢٠٠٢، ص٤.

[٢] جزء من حديث طويل عن أبي مالك الأشعري في مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم بشرح النووي، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٣٤٧هـ / ١٩٢٩، المجلد الثالث، كتاب الطهارة، ص١٠٠.

[٣] المرجع نفسه، في تفسير معنى الحديث المجلد الثالث، ص١٠١.

[٤] أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد ابن قدامة المقدسي، المغني، دار المنار، القاهرة، ط٣، ١٣٦٧هـ. المجلد الثاني، ص٥٧٣.

[٥] صلاح عطية، تجربة تفهنا الأشراف، مرجع سابق، ص١–٢.

[١] المرجع نفسه، ص٢.

– إن تفعيل الزكاة تحقيق لقول الحق في وصف المؤمنين: (والذين هم للزكاة فاعلون) [المؤمنون: ٤]، ما هو إلا إحياء لقيمة إسلامية هامة، هي قيمة العمل الجاد المتقن المتواصل، الذي يعتبر أساس كل تقدم وكل نمو، سواء على المستوى الفردي أو على المستوى الجماعي، والتي تصل بالمرء إلى مرتبة المزكين، التي هي من أوائل أسباب فلاح المؤمنين، بعد خشوعهم في الصلاة، وإعراضهم عن اللغو، لالتزامهم الجدية في أداء رسالتهم التنموية، ومن ثم قدرتهم على أداء واجب الزكاة.

توصل القائم على التجربة إلى نتيجة هامة هي "أن تقدم الأفراد والشعوب لا يتم إلا بالعمل والإنتاج"[٢]. فقام بعمل بعض المشاريع التي تناسب القرية والقرى المحيطة به، وتناسب في ذات الوقت المجالات

التي يعملون بها والتي كونوا فيها خبرات، وهي مجالات صناعة الدواجن بكل فروعها[٣]، وقد ساهمت هذه المشروعات في تشغيل الكثير من الأيدي العاملة التي كانت عاطلة من قبل، حتى ارتفعت معدلات التشغيل لتصل إلى ٩٨%[٤]، فضلاً عن اكتسابها الخبرة اللازمة لهذه الصناعات، بحيث أصبحت على علم بكل ما يجري فيها. [٥] ولم يتوقف الأمر عند التشغيل في البناء والورش والمصانع فحسب، وإنما شمل أيضاً تشغيل النساء في منازلهن، حيث تم إمدادهن بماكينات خياطة وتريكو، وطيور وحيوانات لتربيتها، مثل النعاج، التي تم توزيعها على الأرامل، والجاموس العشار التي تم توزيعها على النساء الفقيرات، لتحويلهن من محتاجات إلى منتجات ومشاركات في العملية التنموية.

كما امتد إرساء قيمة العمل إلى مجال العمل التطوعي، فقد قام الشباب من مختلف الأعمار والمؤهلات العلمية بتشجير المداخل الرئيسية والشوارع بالبلدة، حيث قاموا بزراعة ألف نخلة، وصل إيرادها في السنة إلى مائتي ألف جنيه[١].

– إن تميز فريضة الزكاة بالمحلية، حيث تؤخذ من أغنياء البلد لترد على فقرائهم يرسخ قيمة الاعتماد على الذات في تنمية الموارد المادية والبشرية وفق النموذج الإسلامي، ضماناً لإنفاقها بما يتفق مع أسس ومبادئ هذا النموذج.

تأكيداً لقيمة الاعتماد على الذات، تم اختيار مشروعات يملك أهل القرية خبرات فيها، فأنشأوا معملاً للتفريخ كنقطة بداية لصناعة الدواجن، ثم مصنعاً لأعلاف الدواجن والماشية، ثم مصنعاً للمركزات لرفع مستوى الأعلاف، وتبع ذلك إنشاء عدة مزارع لتربية الدواجن، وإنتاج البيض الخاص بالتفريخ، وكذلك لإنتاج بيض المائدة. [٢]

---

[٢] المرجع نفسه، الموضع نفسه.

[٣] المرجع نفسه، ص٥.

[٤]سحر أحمد حسن يوسف، تحقيق الزكاة للتنمية البشرية مع التطبيق على محافظة الدقهلية، رسالة ماجستير، كلية التجارة بنات، جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٠٠٢، ١٦٠-١٦٢.

[٥] صلاح عطية، تجربة تفهنا الأشراف، مرجع سابق، ص٦.

[١] سحر يوسف، تحقيق الزكاة للتنمية البشرية، مرجع سابق، ص١٦٥-١٦٦.

[٢] صلاح عطية، تجربة تفهنا الأشراف، مرجع سابق ص٦.

وأصبحت مجالات العمل وتنمية المجتمع بديلاً لما كان يضطر اليه أهل القرية من الهجرة بحثاً عن لقمة العيش، وتركهم الأرض الزراعية، وتعريض القطاع الزراعي للقصور في تحقيق الإنتاج، وظهور مشكلة الغذاء. كما أن هذه الهجرة قد أثرت سلباً على نمط الاستهلاك، الذي تحول إلى الإنفاق الاستهلاكي الترفي، وأدى إلى زيادة الهوة وعدم تكافؤ الفرص بين من هاجروا ومن لم يهاجروا[٣].

أدرك القائم على التجربة أن نجاح تجربته يتوقف على اعتماده وأهل قريته على جهودهم ومواردهم وأموالهم مهما تواضعت، فكان تمسكه برفض أي مساعدات خارجية للإسهام في دفع عجلة التنمية بالقرية، رغم اتصافها بالسخاء الشديد. ويفخر القائمون بنجاح التجربة في قريتهم أنها تمت "عن طريق

الجهود الذاتية"، ودون تحميل ميزانية الدولة أي شيء يذكر، مما جعل تجربتهم محل دراسة علمية متخصصة في بعض الكليات والمعاهد العليا[٤]

أثمرت الجهود التنموية الخالصة ثمارها، وإن كانت احتاجت لبعض الوقت حتى يتحقق لأفراد القرية دخول تبلغ النصاب تجب فيها الزكاة. فقد بدأت التجربة سنة ١٩٧٦، إلا أن تدفق الموارد الزكائية لم يبدأ إلا في أوائل الثمانينيات، حيث تحقق أول مبلغ مائة وخمسة عشر ألف جنيه (١١٥٠٠٠) سنة ١٩٨٤، وتنامت الأموال الزكائية حتى بلغت اثنين مليون جنيه وربع (٢١٢٥٠٠٠) سنة ١٩٩٢[١].

– إن تطبيق فريضة الزكاة يقترن بإعلاء قيمة العلم، نظراً لضرورة إلمام المسلم بكافة أسس الزكاة، من حيث: الأموال التي تفرض فيها، وشروطها، والنصاب والمقدار الواجب في كل منها، ومواعيد إخراجها، والمصارف المستحقة للزكاة. وتقوم الزكاة بترسيخ قيمة العلم، حيث يتم إعطاء طالب العلم الذي لا يستطيع الجمع بين العمل وتحصيل العلم النافع له ولمجتمعه كفايته، وتوفير كتب العلم التي يحتاج إليها في دراسته.

أكدت التجربة ذلك، حيث كان ١٥ % من الذكور و ٦٢% من إناث القرية من الأميين عند بداية التجربة سنة ١٩٧٦، وقد انخفضت هذه النسب إلى ٢. ٥% للذكور و ١٢. ١% للإناث سنة ١٩٩٦، كما ارتفع جملة نسبة المتعلمين من ٢٣. ٣٤ % سنة ١٩٧٦ إلى ٥٩. ٨٥% بعد عشرين سنة[٢]. وقد ترتب ذلك على الجهود المبذولة في مجال التعليم الديني والمؤسسي، وتعليم الكبار، حيث تم إنشاء مدارس لتحفيظ القرآن، ومعهد ابتدائي أزهري، ومعهد إعدادي للبنين وآخر للفتيات، ومعهد ثانوي للبنين وآخر للفتيات، ومكتبة إسلامية، وثماني مكتبات داخل الكليات، كما تم بناء أربع كليات وتجهيزها وتسليمها لجامعة الأزهر، فضلاً عن إجراء مسابقات لحفظ القرآن الكريم، وقد بلغت جملة المنفق على التعليم ثلاثة عشر مليوناً وثماني مائة ونصف ألف جنيه (١٣٨٤٥٠٠٠)[٣]. ويتضح هنا الفهم الواضح للتعليم، حيث بدأت التجربة بنشر العلم الديني في مدارس تحفيظ القرآن والمعاهد الأزهرية، "لأنه يشتمل على تعليم الدين والدنيا معاً، ولأن الأزهر الشريف يمثل الوسطية في الفكر الإسلامي، ولأن دراسة العلوم الأزهرية تصقل شخصية الفرد المسلم، وتجعله نافعاً لنفسه ووطنه"[٤].

---

[٣] سحر يوسف، تحقيق الزكاة للتنمية البشرية، ص١٤٨–١٤٩.

[٤] صلاح عطية، تجربة تفهنا الأشراف، مرجع سابق، ص١٨–١٩.

[١] سحر يوسف، تحقيق الزكاة للتنمية البشرية، مرجع سابق، ص١٥٤.

[٢] راجع الجدول رقم ١ فى المرجع السابق، ص١٨٩.

[٣] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[٤] صلاح عطية، تجربة تفهنا الأشراف، مرجع سابق، ص٧.

حرص القائمون بالتجربة على تعميم فائدة الكليات الأزهرية، بتوفير المسكن المناسب للطلاب المغتربين والطالبات المغتربات، بإنشاء مدينة جامعية للطالبات وأخرى للبنين، كاملة المرافق، وتسليمهما للأزهر لملكيتهما وإدارتهما. كما ظهر الاهتمام بالثقافة متمثلة في إنشاء المكتبة الإسلامية ومكتبات الكليات، وهو ما يضمن تواصل واستمرار جهود التنمية، واستمرار عمل آليات النموذج الإسلامي، وعلى رأسها الزكاة.

– إن آلية الزكاة تفترض وجود تنظيم يقوم على تجميع الأموال المستحقة على المزكين، والبحث عن المصارف المستحقة لها، ودراسة حالتهم، وترتيب أولويتهم، وتحديد حاجاتهم في ضوء الموارد المتاحة. وإذا كانت قيمة التنظيم تظهر بوضوح في ترتيب مصارف الزكاة بالآية رقم (٦٠) من سورة التوبة، إلا أن إنشاء تنظيم ومؤسسة تقوم بتفعيل آلية الزكاة أمر طبيعي، يترتب تلقائياً على قيام الأفراد بها، ويتفق حجم التنظيم وكم الأموال الزكائية المتاحة، وما تستطيع تغطيته من المصارف المستحقة.

يتفق ذلك وما حدث في التجربة، حيث كانت الخطوة التنفيذية الأولى، بعد تحقق قدر من الأموال الزكائية ووضوح أهداف العمل الزكوي، القيام بإنشاء مركز إسلامي يضمن حسن إدارة واستخدام الأموال الزكائية، وكافة الموارد المالية الأخرى التي يحصل عليها المركز، كل في موضعه. وقد تم وضع هيكل إداري عام للمركز يضم على قمته تربويين وقانونيين ماليين، ونواباً للتعليم والشؤون الإدارية والمالية، ويتفرع عنه إدارات خاصة بالمشروعات التي يرعاها المركز، تعليمية وإنتاجية ودينية واجتماعية. كما ينبثق عن المركز ثماني لجان تختص كل منها بمتابعة المشروعات المنجزة والواقعة في نطاق تخصصها، وهي لجان الزراعة والتعليم والصحة والشباب والزكاة وفض المنازعات والخدمات والإنتاج، وهي تغطي كافة مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمختلف محاورها الثقافية والعقائدية والأسرية[١].

– إن فريضة الزكاة تؤصل قيمة التكافل بين أفراد المجتمع الواحد بتحقيق التواصل والتراحم بين الذين يملكون والذين لا يملكون، ويتضح ذلك في المصارف المستحقة لأموال الزكاة، من فقراء ومساكين وغارمين وأبناء سبيل، الذين عجزت إمكاناتهم الخاصة عن توفير ما يحتاجون إليه لإقامة دينهم وحياتهم وأسرهم وتنمية دخولهم. ويؤصل ذلك مفهوماً أوسع وأعمق للتكافل، وهو إشراك الأفراد الآخرين في كل فضل نعمة، أفاض الله بها على المسلم، من علم وصحة واستقرار ووسيلة نقل ووقت، فضلاً عن إخراجه لزكاة ماله.

---

[١] راجع الشكل رقم ٢ تنظيم المركز الإسلامي في: سحر يوسف، تحقيق الزكاة للتنمية البشرية، مرجع سابق، ص١٥٢–١٥٣.

ظهر ذلك في هذه التجربة، حيث أدى عمل لجنة الزكاة إلى إيقاظ الخير في أهل القرية، وأيقظ ضمائرهم، وصاغهم شكلاً جديداً، وسلوكاً فريداً. فبجانب ما تقدمه اللجنة من دعم، يقدم الناس ما يستطيعون كل يوم من جميع أنواع الحبوب، وأوعية اللبن من الماشية المدرّة، وفساتين الزفاف لتقديمها

إلى اليتيمات من بنات القرية، والأكفان لستر الموتى، فضلاً عن تقديم الدجاج المذبوح وأجولة السكر والمكرونة وكميات الشاي وأجولة البصل والثوم، وأقفاص الطماطم والباذنجان، وكراتين الزيت والسمن والصابون، ومجموعات الملابس والأحذية المستعملة، والأدوية، لتوزيعها على الفقراء من خلال المختصين بلجنة الزكاة. هذا بالإضافة إلى تقديم الأهالي لخدمات ما يملكون من حمير، وسيارات لزفاف البنات الفقيرات، والتعهد بعمل الزينات للمناسبات السارة، وتقدُّم كلٌّ بخدمات مهنته مجاناً للمحتاجين بالقرية من حلاقة و... الخ. كذلك قام البعض بالتبرع بالعجول الصغيرة من البقر والجاموس إلى لجنة الزكاة، التي سلمتها بدورها إلى الفقراء، وبعد تربيتها قاموا بتقديم نتاجها من الصغار إلى لجنة الزكاة ثانية، تحقيقاً للتكافل بين الناس. وقد أشاع هذا التكافل روح التماسك بين أفراد القرية، محتاجين وغير محتاجين، فأصبحوا يحرصون على الاجتماع حول إفطار جماعي في يوم الجمعة الأول من شهر رمضان المبارك، ويتقابلون جميعاً في احتفال عام يوم العيد، سواء عيد الفطر أو عيد الأضحى، ويشتركون جميعاً في الاحتفال، الموظفون والفلاحون، سواء بسواء[١].

تبلورت قيم التكافل والانتماء وإرساء ثقافة التنمية في هذه التجربة، من خلال قيام المركز الإسلامي للقرية بالتعرف على مشكلات المجتمع، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها. فإلى جانب مشكلة الجهل والفقر والمرض، كانت هناك مشاكل البطالة، وقلة أو انعدام الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية، وعدم توافر خدمات المواصلات والصرف الصحي والكهرباء، فكان ذلك حافزاً على تحديد أهم أهداف المركز الإسلامي على النحو التالي:

- تأصيل الجانب الديني في نفوس أبناء القرية.
- إحياء فريضة الزكاة، والعمل على تطبيقها بكامل أحكامها ومصارفها، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، سواء الفرعية منها أو الأساسية.
- تتبع ذوي الحاجة وحصرهم، من أجل وصول مستحقاتهم إليهم[٢].
- الاهتمام بالأسرة وتنظيم شؤونها، لأنها هي أساس الأمة الصالحة.

[١] صلاح عطية، تجربة تفهنا الأشراف، المرجع السابق، ص٧، ص ١١-١٦.
[٢] المركز الإسلامي، سلسلة إنجازات المركز الإسلامي بتفهنا الأشراف، ص٩.

- إزالة كافة الخصومات عن طريق لجان المصالحات.
- تقديم وتوفير كافة الخدمات، وخاصة اللازمة منها للمغتربين.
- مساندة أصحاب الديون لسداد ديونهم وعودتهم مرة أخرى إلى العمل.
- إشاعة روح التعاون والمحبة والتراحم بين أبناء القرية.
- إعادة تقوية الروابط بين أبناء البلدة وخارجها.
- علاج الأمراض الاجتماعية كالسرقة والقتل[١].
- المساهمة في العملية الإنمائية ككل.
- التأكيد على حقيقة هامة، وهي أن الأهداف السابقة وسيلة أكيدة لإحياء الدين، ولتنمية النفس والعقل، والمحافظة على النوع والمال.
- تؤكد هذه الأهداف عمق إدراك النموذج الإسلامي وقيمه، ونمو ثقافة التنمية، جنباً إلى جنب مع تنمية الثقافة لهؤلاء الشباب المتحمسين لدينهم، وللاستعانة بهم في نمو قريتهم وتنمية أفرادها جميعا.

تتأكد هنا قيمة هامة ترسخها فريضة الزكاة، ويكون لها دورها الهام فى تحقيق التنمية المستدامة، وهى قيمة التواصل بين الأجيال، بحيث يترك كل جيل للذي يليه ظروفاً أفضل، فيعمل على استخدام الموارد والإمكانات البيئية بتوسط بعيداً عن الاستنزاف والإفساد، والأهم من ذلك بناء الشباب المسلم القادر على حمل مسؤولية مواصلة مسيرة التنمية بمفهومها الإسلامي المرتكز على الآليات الإسلامية. وقد نجحت التجربة في ذلك حتى أصبحت "قرية تفهنا الأشراف تفخر بأنه لم يخرج منها شاب منحرف أو متطرف، بل شباب جاد مؤمن، حياته فعالة بين العمل والعبادة"[٢].

اهتم القائمون على التجربة بتحقيق التواصل مع الأجيال التالية، من خلال تقديم مجموعة من الخدمات لم يكن شيئ منها متوافراً من قبل، ومنها الخدمات اللازمة لتوفير المواصلات المخصصة لنقل الطلاب من أوتوبيسات وقطارات، ورصف مداخل وطرق القرية، والخدمات الصحية من مستشفى للتأمين الصحي، وعمل صهريج للمياه بالقرية يساهم فى توصيل المياه إلى المباني المرتفعة، والخدمات المعاونة من سنترال للاتصالات ومكتب بريد، ودار مناسبات تجمع أهل القرية في أفراحهم وأتراحهم، ومشتل لأشجار الزينة والزهور، وورشة لصناعة الأثاث اللازم للمنشآت التعليمية تصنع وتوزع عليهم بالمجان، وورشة لتجهيز الزي الأزهري، وتوزيعه على طلاب مراحل التعليم المختلفة بالمجان، كما تم إصلاح المقابر وتنظيفها وتجميل الطريق المؤدى إليها. [١]

[١] بيت المسلمين بقرية تفهنا الأشراف.
[٢] سحر يوسف، تحقيق الزكاة للتنمية البشرية، مرجع سابق، ص١٤٨-١٤٩.
[١] صلاح عطية، مرجع سابق، ص٩-١١.

إن استلهام النموذج الإسلامي في التنمية بالاعتماد على آلية الزكاة، قد نجح فى تجربة قرية تفهنا الأشراف في تحقيق معدلات عالية من التنمية، جنباً إلى جنب مع إرساء قيم تنمية الثقافة وثقافة التنمية التي تضمن تواصلها واستمرارها، وعدم إهدار ما بذل فيها من جهد ووقت ومال. وقد تمثل هذا النجاح في:

– عدم وجود طفل أو طفلة بدون تعليم، لأن التعليم مكفول فى القرية للجميع، من الحضانة إلى الجامعة بالمجان.

– لا يوجد مريض فى القرية لا يجد علاجاً، سواء في مستشفى القرية أو مستشفى التأمين الصحي، وإذا احتاج بعض المرضى إلى فحوص خاصة خارج القرية تقوم لجنة الزكاة بمساعدته لعمل هذه الفحوص.

– لم يعد فى القرية فقير لا يجد طعاما أو كسوة، هو أو أولاده، بل إن كل فقراء القرية أصبحوا منتجين، لا يحتاجون إلى صدقات من الغير، وإنما يخرجون زكاة أموالهم، وقد زادت أموال الزكاة عن حاجه القرية، وتم توزيعها على كثير من القرى الأخرى فى المحافظات القريبة والبعيدة.

– لا يوجد عاطل واحد فى القرية، فطائفة منهم تعمل بالمصانع والورش ومراكز الخدمات، وطائفة أخرى تؤدى خدمات حرة كالتجارة والمواصلات.

– ارتفع مستوى المعيشة فى القرية للجميع، بفضل الله تعالى ثم بفضل العمل الجاد، والتعاون المستمر، والالتزام بقيم وآليات النموذج الإسلامي[٢].

نخلص الى أن استحضار النموذج الإسلامي، والالتزام بتفعيل آلياته، خاصة فريضة الزكاة، والتمسك بقيمه (الانتماء والاستخلاف والعمل والعلم والاعتماد على الذات والتنظيم المؤسسي والتكافل والتواصل بين الأجيال) كلها مجتمعة يكون لها آثار أكيدة في تحقيق تنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً، مادياً وبشرياً، تنمية معتمدة على الذات، متواصلة ومستمرة جيلاً بعد جيل، تحول المجتمع من مجتمع يعانى مشكلات التخلف من فقر وجهل ومرض وبطالة، وآفات اجتماعية، ومن مجتمع طارد لسكانه، ومهدر لموارده وإمكاناته، إلى مجتمع متقدم، يجد الحلول المناسبة لمشاكله المتعددة، فيتحول إلى مجتمع منتج متكافل جاذب للبشر والاستثمارات، يفخر كل فرد فيه بمشاركته فى تحقيق هذه النقلة الحضارية النوعية المتميزة، ويفاخر بتحوله إلى عضو منتج متعاون، نافع لنفسه ومجتمعه.

فهنيئا لمن تمسك بدينه وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام

---

[٢] المرجع السابق، ص١٦–١٧.

قائمة المراجع

– ابن كثير، البداية والنهاية، مطبعة السعادة، القاهرة، بدون تاريخ.

– أبو زكريا محي الدين بن شرف النووى، المجموع شرح المهذب، المطبعة المنيرية، مصر، بدون تاريخ.

– أبو عبيد القاسم بن سلام، الأموال، مكتبة الكليات الأزهرية ودار الفكر، القاهرة، ١٣٩٥ هـ /

١٩٧٥ م.
– أبو محمد عبد الله ابن قدامة المقدسى، المغنى، دار المنار، القاهرة، ط٣، ١٣٦٧ هـ.
– أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، الخراج، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
– جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى، الجامع الصغير فى أحاديث البشير النذير، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١.
– خديجة النبراوى، عمر بن عبد العزيز وتجربته الرائدة في الإصلاح، مركز التوثيق والدراسات والتربية الإسلامية، القاهرة، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م
– سحر أحمد حسن يوسف، تحقيق الزكاة للتنمية البشرية مع التطبيق على محافظة الدقهلية، رسالة ماجستير تحت إشراف أ. د. نعمت مشهور، كلية التجارة (بنات)، جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٠٠٢.
– سعد حمدان اللحيانى، الأثر الاقتصادي للزكاة، بحث تحت إشراف أ. د. رفعت العوضى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦ م.
– صلاح عطية، تجربة تفهنا الأشراف، في ندوة التربية الاقتصادية والإنمائية في الإسلام، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، ٢٧ – ٢٩ يوليو ٢٠٠٢.
– عبد الحليم محمود، الإسلام والإيمان، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ط٢، ١٩٦٩ م.
– مسلم بن الحجاج القشيرى النيسابورى، صحيح مسلم، بشرح النووي، المطبعة المصرية، الأزهر، القاهرة، ١٣٤٧ هـ / ١٩٢٩ م.
– منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي، دار القلم، الكويت – ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩م.
– نعمت عبد اللطيف مشهور، أساسيات الاقتصاد الإسلامي، عالم الغد، القاهرة، ط٤، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.
– نعمت عبد اللطيف مشهور، اقتصاديات المالية العامة الإسلامية والوضعية، مطبعة العمرانية، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٣.
– نعمت عبد اللطيف مشهور، المعالجة الإسلامية لمشكلة البطالة في الاقتصاد المصري: التحديات والسياسات من المنظور الإسلامي والوضعي، مؤتمر قسم الاقتصاد، كلية التجارة (بنات)، جامعة الأزهر، القاهرة، ٢–٣– يونيه ١٩٩٥.
– نعمت عبد اللطيف مشهور، الزكاة: الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤١٣ هـ/١٩٩٣م.
– يوسف القرضاوى، فقه الزكاة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م.
– المركز الإسلامي، سلسلة إنجازات المركز الإسلامي بتفهنا الأشراف.
– نشرة بيت مال المسلمين بقرية تفهنا الأشراف.